

Distr.: General
10 July 2013
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٥ تموز/يوليه ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل
الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه تقريراً عن أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة المملكة
المغربية للمجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (انظر المرفق).

وقد أُعد هذا التقرير تحت إشرافي، بالتشاور مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد لوليشكي

السفير

الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٥ تموز/يوليه ٢٠١٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة
تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة المغرب (كانون الأول/
ديسمبر ٢٠١٢)

مقدمة

عقد مجلس الأمن، أثناء رئاسة المغرب، ٣٤ جلسة (٢٠ جلسة عامة و١٤ جلسة خاصة واحدة و ١٣ جلسة مشاورات للمجلس بكامل هيئته). وخرج المجلس بـ ١٨ نتيجة (٧ قرارات و ٤ بيانات من الرئيس و ٦ بيانات صحفية وورقة معلومات للصحافة).

وعقد المجلس، بمبادرة من المغرب، مناقشة رفيعة المستوى بعنوان ”منطقة الساحل: نحو اعتماد نهج أكثر شمولاً وتنسيقاً“، و جلسة إحاطة بشأن التعاون بين البعثات، ومناقشة مفتوحة بشأن بناء السلام بعد انتهاء التراع.

وأدرجت القضايا الأفريقية في مقدمة جدول أعمال مجلس الأمن، وشملت الحالة في مالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان وجنوب السودان وليبيريا ومنطقة وسط أفريقيا. وتناول المجلس أيضا عددا من القضايا المتصلة بالشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين واليمن والجمهورية العربية السورية وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وتضمن برنامج عمل المجلس أيضا الحالة في أفغانستان وتيمور - ليشتي.

وبالإضافة إلى ذلك، عقد مجلس الأمن مناقشة واتخذ قرارين بشأن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على التوالي، ومدد نظم الجزاءات المفروضة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٨ (٢٠١١) و ١٩٨٩ (٢٠١١). وتناول أيضا قضايا عدم الانتشار المتصلة بجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

أفريقيا

الحالة في مالي^(١)

في ٥ كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة أعقبتها مشاورات للمجلس بكامل هيئته بشأن الحالة في مالي. وقام وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، جيفري فيلتمان، خلال هذه الإحاطة، بعرض تقرير الأمين العام عن مالي (S/2012/894) وفقا للطلب الوارد في القرار ٢٠٧١ (٢٠١٢). وقدم وكيل الأمين العام لمحة عامة عن الحالة في مالي، وأشار بإيجاز إلى الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والدولي لمواجهة الأزمة المالية وتنفيذ القرار المذكور أعلاه. وقدم أيضا توصيات الأمين العام بشأن هذه المسألة.

وأكد وكيل الأمين العام الأهمية القصوى لأن تتوصل الأطراف الفاعلة السياسية الرئيسية في مالي إلى رؤية موحدة في أقرب وقت ممكن إذا أرادت التركيز بفعالية على أبرز تحديات المرحلة الانتقالية التي تواجه إجراء حوار وطني شامل يهدف إلى تحقيق استعادة كاملة للنظام الدستوري والتوصل إلى حل سياسي تفاوضي للأزمة مع الجماعات المسلحة التي قطعت جميع الصلات مع العناصر الإرهابية. وقدم أيضا إحاطة إلى الأعضاء عن الإجراءات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة لدعم العملية السياسية، على نحو ما طلبته سلطات مالي الانتقالية. وأشار إلى أنه إذا قرر مجلس الأمن الإذن بنشر بعثة دعم دولية في مالي بقيادة أفريقية، فإن أي عمليات تقوم بها القوة ينبغي التخطيط لها وتنسيقها وتنفيذها بشكل جيد.

وفي المشاورات التي أجراها المجلس بكامل هيئته، ناقش الأعضاء التطورات الأخيرة في مالي وتوصيات الأمين العام والخيارات المتاحة للأمم المتحدة لدعم البعثة. وكرر أعضاء المجلس تأكيد أهمية اتباع نهج ذي مسارين يعالج الجوانب السياسية والأمنية للأزمة المالية في آن واحد. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن الحاجة الملحة لأن يرد المجلس بالإيجاب على الطلب الذي تقدمت به حكومة مالي الانتقالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي للإذن بنشر قوة بقيادة أفريقية لمساعدة القوات المسلحة المالية على استعادة السلامة الإقليمية للبلد والحد من الخطر الذي تشكله الجماعات الإرهابية شمال مالي. وفي نهاية الجلسة، طلب أعضاء المجلس من إدارة الدعم الميداني أن تقدم إلى المجلس تقريرا

(١) اعتمد مجلس الأمن، في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، مذكرة الرئيس S/2012/961 التي أدرج بموجبها بند في جدول الأعمال بعنوان "الحالة في مالي". وكانت هذه الحالة تناقش في السابق في إطار بند جدول الأعمال المعنون "السلام والأمن في أفريقيا".

مفصلاً عن تكاليف وطرائق مساعدة الأمم المتحدة للبعثة، على النحو المطلوب في القرار ٢٠٧١ (٢٠١٢).

وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد أعضاء المجلس بيانا صحفيا (SC/10851) يدين اعتقال رئيس وزراء مالي المؤقت، الشيخ موديبو ديبارا، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، على يد أفراد من القوات المسلحة المالية، وهو ما أدى إلى استقالة رئيس الوزراء وحل حكومة مالي الانتقالية. وحث أعضاء المجلس سلطات مالي الانتقالية على التعجيل بوضع خريطة طريق للانتقال السياسي، عن طريق إجراء حوار سياسي موسع وشامل، للاستعادة الكاملة للنظام الدستوري والوحدة الوطنية، وذلك بسبل منها إجراء انتخابات سلمية شاملة ذات مصداقية في أقرب وقت ممكن.

وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢)، الذي يأذن بنشر البعثة ويطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع السلطات المالية، بإنشاء وجود متعدد التخصصات للأمم المتحدة في مالي. وعقب اتخاذ هذا القرار، أدلى وزير مالي المؤقت للشؤون الخارجية والتعاون الدولي، والممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة متحدثاً باسم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي ببيانات أشادوا فيها باتخاذ القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢).

السودان وجنوب السودان

في ٦ كانون الأول/ديسمبر، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها إدموند موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، الذي عرض تقرير الأمين العام عن أنشطة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (S/2012/890) وأبلغ المجلس بمستجدات تنفيذ القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢).

وأعرب الأمين العام المساعد عن استيائه من التأخر في تنفيذ اتفاقات ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ المتعلقة بالمؤسسات المؤقتة، ولا سيما إنشاء مجلس تشريعي ودائرة للشرطة في أبيي. وقال أيضا إن القوة الأمنية المؤقتة اتخذت الخطوات اللازمة لكفالة أمن موسم الترحال وتجنب التفاعلات بين عشائر المسيرية والدينكا نقوك.

وفيما يتعلق بتنفيذ القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، كرر الأمين العام المساعد تأكيد الحاجة الملحة لإنشاء المنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح والآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، وشجب استمرار القتال في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، مشجعا الطرفين على الإسراع بالدخول

في مفاوضات مباشرة من أجل الاتفاق على وقف فوري لأعمال القتال، بما يمكن من معالجة الحالة الإنسانية المتدهورة.

وخلال المشاورات التي أجراها المجلس بكامل هيئته بعد ذلك، أشاد الأعضاء بالإجماع بدور القوة الأمنية المؤقتة وأصروا على ضرورة الإسراع بتنفيذ اتفاقات ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وفيما يتعلق بمسألة الوضع النهائي لمنطقة أبيي، أعربت بعض الوفود عن دعمها لمقترح فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، في حين أعربت وفود أخرى عن قلقها إزاء أي نهج من شأنه أن يفرض حلا على أحد الأطراف، معربة عن تأييدها لحل تفاوضي تقبله جميع الأطراف.

وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، قدم المبعوث الخاص للأمين العام للسودان وجنوب السودان، هايلي منكيريسوس، إحاطة إلى مجلس الأمن عن تنفيذ القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢). وأبلغ الأعضاء عن اجتماعات الآلية السياسية والأمنية المشتركة ولجنة الرقابة المشتركة في أبيي التي عُقدت خلال الفترة قيد النظر، معربا عن استيائه من أنه رغم التوصل إلى اتفاق بشأن الجوانب التشغيلية للمنطقة الحدودية الآمنة المتزوعة السلاح والآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، فإنه لم يحرز أي تقدم يذكر.

وقام الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، الذي حضر بدوره الجلسة، بإبلاغ أعضاء مجلس الأمن بأن القتال قد اشتد في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، وهو ما أدى إلى تفاقم الحالة الإنسانية ومضاعفة عدد اللاجئين الذين توافدوا على البلدان المجاورة.

وكرر أعضاء مجلس الأمن تأكيد أهمية الإسراع بتنفيذ جميع الاتفاقات الموقعة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، فضلا عن الترتيبات المؤقتة لأبيي. وكرر بعض أعضاء المجلس أيضا الإعراب عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، ودعوا جميعا إلى إجراء محادثات مباشرة بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال لحل التراع في هاتين المنطقتين.

وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، قام رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان والممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة، نيسنتور أوسوريو، بعرض تقرير التسعين يوما عن أعمال لجنة الجزاءات المتعلقة بالسودان، الذي يغطي الفترة من ٢٠ أيلول/سبتمبر إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، على مجلس الأمن.

وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، استمع مجلس الأمن في جلسة علنية إلى إحاطة من فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، بشأن التقرير السادس عشر المقدم إلى مجلس الأمن عملاً بالقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥). وأدى الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة أيضاً بيان. وتبادل أعضاء المجلس الآراء بشأن هذه المسألة.

جنوب السودان

أصدر أعضاء مجلس الأمن، في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، بياناً صحفياً (SC/10873) شجبوا فيه بشدة إسقاط طائرة هليكوبتر تابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في نفس اليوم في ولاية جونقلي (جنوب السودان) بنيران الجيش الشعبي لتحرير السودان، وهي طائرة كان على متنها طاقم روسي من أربعة أفراد، وأكدت وفاتهم جميعاً. وقدم أعضاء المجلس تعازيهم لأسر أفراد الطاقم والحكومة الاتحاد الروسي، وأكدوا أن هذا الحادث يشكل انتهاكاً خطيراً لاتفاق مركز القوات المؤرخ ٨ آب/أغسطس ٢٠١١، وأنه يعرض عمليات البعثة للخطر. وحثوا بقوة البعثة وحكومة جنوب السودان على الإسراع بإجراء تحقيق شامل في هذا الحادث، وحثوا حكومة جنوب السودان على إخضاع المسؤولين عن الحادث للمساءلة واتخاذ جميع التدابير اللازمة لتفادي وقوع مثل هذه الحوادث المأساوية في المستقبل.

الجزءات المفروضة على ليبيريا

في ٦ كانون الأول/ديسمبر، استمع أعضاء مجلس الأمن في مشاورات للمجلس بكامل هيئته إلى إحاطة قدمها مسعود خان، الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا. وأبلغ أعضاء المجلس بالاستنتاجات والنتائج الرئيسية التي خلص إليها فريق الخبراء المعني بليبيريا في تقريره النهائي.

وأشاد أعضاء مجلس الأمن بالعمل الذي قام به الممثل الدائم لباكستان بصفته رئيساً للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١. وأثنوا أيضاً على عمل فريق الخبراء، ولا سيما فيما يتعلق بالشبكات الإجرامية والمالية المتصلة بأنصار غباغبو، وكذلك المرتزقة والمليشيات في الجزء الشرقي من ليبيريا. وشجع أعضاء المجلس على تعزيز التعاون بين بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعمليات الأمم المتحدة في كوت ديفوار بشأن المسائل الآتية الذكر.

وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، مدد مجلس الأمن لمدة سنة واحدة تدابير الجزائية بشأن ليبيريا، إلى جانب ولاية فريق الخبراء، وذلك باتخاذ القرار ٢٠٧٩ (٢٠١٢) بالإجماع.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٧ كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن مشاورات للمجلس بكامل هيئته حول الوضع في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، أطلع خلالها السيد هيرفي لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، المجلس على الحالة الأمنية والإنسانية على الأرض بعد دخول حركة ٢٣ آذار/مارس إلى غوما، وعلى التدابير التي اتخذتها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد هذا الحدث. وأطلع وكيل الأمين العام أيضا أعضاء المجلس على المحادثات الجارية في كمبالا. وأبلغ الفريق أول بابكر غاي، المستشار العسكري للأمم المتحدة، المجلس بنتائج الزيارة التي قام بها إلى المنطقة لمناقشة خيار إنشاء قوة محايمة دولية، على نحو ما دعا إليه المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ بشأن الحالة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأدانوا الأنشطة التي تقوم بها حركة ٢٣ آذار/مارس. كما أعربوا عن قلقهم البالغ إزاء أمن المدنيين الذين يعيشون حاليا في المناطق التي تسيطر عليها الحركة، وأنشأوا على العمل الذي تقوم به البعثة لحماية المدنيين.

وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، عقد أعضاء مجلس الأمن مشاورات للمجلس بكامل هيئته لبحث الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ضوء تحركات القوات على مشارف غوما. وقدمت سوزانا مالكور، رئيسة مكتب الأمين العام، إحاطة إلى أعضاء المجلس بشأن الحالة على الأرض، والجهود التي يبذلها الأمين العام، ونتائج الزيارة التي قامت بها مؤخرا إلى المنطقة. وأبلغت أعضاء المجلس باعتماد الأمين العام وضع إطار إقليمي للحوار يضم رؤساء دول المنطقة من أجل معالجة الوضع في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة برمتها، وتعيين مبعوث خاص إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى، وتقديم خيارات لتعزيز البعثة. وخلال ذلك الاجتماع، وفي حين كرر أعضاء المجلس الإعراب عن قلقهم إزاء الوضع في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد رحبوا بجهود الأمين العام ومبادراته الرامية إلى التعامل، على وجه السرعة، مع هذا الوضع. واقترح أن يقوم مجلس الأمن بزيارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال السنة التالية.

السلام والأمن في أفريقيا (منطقة الساحل)

في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أجرى مجلس الأمن مناقشة على المستوى الوزاري بعنوان "منطقة الساحل: نحو اعتماد نهج أكثر شمولاً وتنسيقاً"، ترأسها سعد الدين العثماني، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في المغرب، بمشاركة عدد من الوزراء وكبار الشخصيات.

وقدم كل من الأمين العام، والمبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ووزير الدولة والشؤون الخارجية في كوت ديفوار، نيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إحاطة إلى مجلس الأمن.

وشارك ممثلو تشاد نيابة عن تجمع دول الساحل والصحراء، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الإسلامي، واتحاد المغرب العربي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، في هذه المناقشة الرفيعة المستوى.

وأبرز الأمين العام أن منطقة الساحل تواجه سلسلة من التحديات المترابطة التي تؤثر على بلدان المنطقة وحكوماتها وسكانها، وعلى أنها بحاجة إلى دعم كامل من الأمم المتحدة.

وأكد رومانو برودي، المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل، ضرورة وضع استراتيجية متكاملة للأمم المتحدة لهذه المنطقة فضلا عن توثيق التعاون بين جميع المتضررين في منطقة الساحل من أجل التصدي لتلك التحديات على نحو شامل. وأضاف أن اجتماعا للمانحين سيُنظَّم في القريب العاجل دعما لدول الساحل بهدف تعبئة الموارد لتلبية احتياجات المنطقة الفورية والطويلة الأجل.

وقدم أنطونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة الإنسانية في منطقة الساحل، ولا سيما التحديات التي يفرضها الوضع في مالي.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم البالغ إزاء التهديدات والتحديات التي تواجه منطقة الساحل، وشددوا على الحاجة إلى اتباع نهج متكامل ومنسق وشامل في التعامل مع هذه التهديدات ومع أسبابها الجذرية. وشكّل التصدي للإرهاب وللأنشطة الإجرامية المنظمة العابرة للحدود في منطقة الساحل مسألة تثير قلقا خاصا. ودعا أعضاء المجلس أيضا إلى وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، على النحو المطلوب بموجب القرار ٢٠٥٦ (٢٠١٢)، في أقرب وقت ممكن.

واعتمد أعضاء مجلس الأمن بيانا من الرئيس (S/PRST/2012/26) يقرون فيه بأهمية اتباع نهج شامل يتضمن مسائل الأمن والتنمية والمسائل الإنسانية لتلبية الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل لمنطقة الساحل، ويؤكدون على أهمية تعزيز التعاون عبر الإقليمي والأقليمي والدولي على أساس المسؤولية العامة والمشاركة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وشجع المجلس المبعوث الخاص على مواصلة جهوده الرامية إلى تنسيق الاستجابة الثنائية والأقليمية والدولية وتقديم الدعم لمنطقة الساحل، وإلى اتباع نهج أكثر اتساقا وتنسيقا لجميع كيانات الأمم المتحدة العاملة في هذه المنطقة.

غينيا - بيساو

في ١١ كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن مشاورات للمجلس بكامل هيئته حول الوضع في غينيا - بيساو. وقدم جوزيف موتابوبا، الممثل الخاص للأمين العام لغينيا - بيساو ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، إحاطة إلى المجلس بشأن التطورات الأخيرة في البلد، وكذلك بشأن تنفيذ القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢).

وخلال المشاورات التي أجراها مجلس الأمن لاحقا بكامل هيئته، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء استمرار حالة الجمود السياسي في غينيا - بيساو، وكرروا دعوتهم إلى ضرورة الاستعادة الكاملة للنظام الدستوري، وإلى إجراء حوار وطني شامل والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية. وإضافة إلى ذلك، أدان أعضاء المجلس الهجوم الذي وقع على قاعدة عسكرية، وأعربوا عن قلقهم إزاء انتهاكات حقوق الإنسان وإزاء ما أفادت به تقارير من حدوث زيادة في الاتجار بالمخدرات. وشجعوا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، بالتعاون مع الأمم المتحدة ومع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، على دعم العملية السياسية.

وخلال المشاورات نفسها، قدم رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) المعنية بغينيا - بيساو والممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، محمد لوليشكي، إلى مجلس الأمن تقريراً عن أعمال اللجنة يشمل الفترة الممتدة من ١٩ حزيران/يونيه إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

وأصدر أعضاء مجلس الأمن بياناً صحفياً في ١٣ كانون الأول/ديسمبر (SC/10857) يعربون فيه مجدداً عن الشواغل والتوقعات التي أثاروها خلال المشاورات.

جيش الرب للمقاومة/مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا

في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة قدم خلالها أبو موسى، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، تقريراً عن الحالة في منطقة وسط أفريقيا والجهود المبذولة لمكافحة جيش الرب للمقاومة. وشارك ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى أيضاً في هذه الجلسة. وأوضح الممثل الخاص للعمل الذي يضطلع به المكتب في تعزيز التعاون والتنسيق مع الدول والمنظمات الإقليمية، والتقدم المحرز في المنطقة لمواجهة التحديات الماثلة. وفيما يخص جيش الرب، أعلن الممثل الخاص أن مكتبه يواصل تنسيق تنفيذ استراتيجية إقليمية للتصدي للتهديد الذي يمثله هذا الجيش.

وأشاد أعضاء مجلس الأمن بالعمل الذي يضطلع به المكتب. وبعد إدانة الفظائع التي يرتكبها جيش الرب، أثنى أعضاء المجلس على الجهود التي تبذلها دول وسط أفريقيا والمنظمات الإقليمية والدولية من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية لما لها من تأثير إيجابي في الحد من أنشطة جيش الرب الرامية إلى زعزعة الاستقرار.

وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد المجلس بيانا من الرئيس (S/PRST/2012/28) يدين فيه بقوة الهجمات التي يشنها جيش الرب في منطقة وسط أفريقيا، ويكرر تأكيد دعمه لاستراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية، ويطلب في الوقت ذاته اتباع نهج محدد الأولويات ومتسلسل لتنفيذها.

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن مشاورات للمجلس بكامل هيئته بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأطلع تاي بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، أعضاء المجلس على تطور الوضع على الأرض في أعقاب الهجمات التي شنها المتمررون منذ ١٠ كانون الأول/ديسمبر.

وصدر بيان صحفي (SC/10867) بعد الاجتماع يدين هجمات المتمردين وما يصاحبها من انتهاكات لحقوق الإنسان، ويدعو إلى وقف الأعمال القتالية والامتناع لاتفاق ليرفيل للسلام الشامل وإلى تعزيز الحوار السياسي. وأكد أعضاء مجلس الأمن على ضرورة محاسبة من يقوضون عملية توطيد السلام والأمن والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وكرر بيان صحفي ثان صدر في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر (SC/10874) إدانة مجلس الأمن للهجمات المستمرة التي يشنها إئتلاف "سيليكاف" للجماعات المسلحة، وطالب بانسحابها من المدن ووقف أي تقدم إضافي نحو مدينة بانغي. ورحب أعضاء المجلس بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ودعوا جميع الأطراف إلى الالتزام بقرارات مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المعقودة في نجامينا في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، والدخول بحسن نية في المفاوضات المقرر إجراؤها في ليرفيل.

الشرق الأوسط

العراق والكويت

في ١ كانون الأول/ديسمبر، أصدر أعضاء مجلس الأمن بيانا صحفيا (SC/10843) رحبوا فيه باستمرار التعاون بين حكومتي العراق والكويت، والتزام العراق المستمر بالتنفيذ

الكامل لالتزاماته المتبقية في إطار قرارات المجلس ذات الصلة والمتعلقة بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وأكد مجلس الأمن من جديد على أهمية استعادة العراق للمكانة الدولية التي كان يتبوؤها قبل اتخاذ القرارات المتعلقة خصيصاً به، بدءاً من القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، مع مراعاة التزامات العراق المتبقية المحددة في تقرير الأمين العام عملاً بالفقرة ٥ من القرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨).

ورحب أعضاء مجلس الأمن كذلك بالطلب المشترك الذي تقدمت به حكومتا العراق والكويت إلى الأمم المتحدة لإعادة تفعيل مشروع صيانة الحدود العراقية - الكويتية. ونوهوا بتعاون الكويت في دعم مشروع صيانة الحدود العراقية - الكويتية، ودعوا العراق إلى استكمال أعمال الصيانة الميدانية في الوقت المحدد.

وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن مشاورات للمجلس بكامل هيئته للاستماع إلى إحاطة من غينادي تاراسوف، المنسق الرفيع المستوى المعني بمسألة إعادة أو عودة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاقهم إلى أوطانهم، وكذلك إعادة جميع الممتلكات الكويتية، بما فيها المحفوظات، التي استولى عليها العراق.

ورحب أعضاء مجلس الأمن باستمرار التعاون بين حكومتي العراق والكويت، وبجهود العراق وتعهده بتنفيذ جميع الالتزامات المتبقية بموجب قرارات المجلس ذات الصلة.

وبما أن تمويل منصب المنسق الرفيع المستوى ينتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، فقد ناقش أعضاء مجلس الأمن الخيارات التي أوصى بها الأمين العام فيما يخص مستقبل هذه الولاية.

اليمن

في ٤ كانون الأول/ديسمبر، أطلع جمال بنعمر، المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن، مجلس الأمن على التطورات الأخيرة في اليمن فيما يتعلق بالأوضاع السياسية والأمنية والإنسانية والاقتصادية والاجتماعية.

وأبلغ المستشار الخاص مجلس الأمن بشأن مؤتمر الحوار الوطني المقبل. وقال إن المؤتمر يمكن أن يكون حقاً "جسر العبور إلى اليمن الجديد"، الذي يتسم بتشكيلة متنوعة وبالالتزام القوي لليمنيين كافة. وأضاف قائلاً إن العملية الانتقالية في اليمن لا تزال على المسار الصحيح إلى حد بعيد، وهي تمضي قدماً رغم التحديات الماثلة، من قبيل إعادة هيكلة الجيش، والتهديد الخطير الذي يمثله الإرهاب، وانقطاع التيار الكهربائي، والهجمات على

خطوط أنابيب النفط والغاز التي تضرر منها ملايين الأشخاص وتسببت في خسارات فادحة في الإيرادات.

ولما كان تردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي ينطوي على احتمال أن يصبح عقبة أمام إحراز التقدم، ناشد المستشار الخاص المجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم إلى اليمن في مواجهة تحدياته وتحسين الحياة اليومية لليمنيين. وشدد على وجوب أن يتوحد اليمنيون في دعمهم للرئيس عبد ربه منصور هادي منصور وأن يواصلوا تنفيذ شروط آلية التنفيذ التي وضعها مجلس التعاون الخليجي، عن طريق وضع واعتماد دستور جديد وإجراء انتخابات وطنية في غضون فترة أقصاها شباط/فبراير ٢٠١٤.

ورحب أعضاء مجلس الأمن، أثناء المشاورات التي عقدها المجلس بكامل هيئته بعد ذلك، بالتقدم الإيجابي المحرز فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق الفترة الانتقالية، بما في ذلك التحضير لعملية حوار وطني، ودعوا إلى أن تكون هذه العملية شاملة وأن تُجرى في أقرب وقت ممكن.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن تأييدهم الكامل للعملية الانتقالية في البلد ونوهوا بالجهود التي بذلتها الحكومة اليمنية، ولا سيما تلك التي بذلها رئيس اليمن الذي اكتسى إشرافه القوي والفعال على تنفيذ مبادرة الانتقال التي وضعها مجلس التعاون الخليجي، أهمية حاسمة.

ونوه أعضاء مجلس الأمن بجهود المستشار الخاص. وفي معرض ترحيبهم بالتقدم المحرز في اليمن، أعربوا عن تأييدهم المستمر لعملية سياسية بقيادة يمنية، ولاحترام استقلال البلد وسلامته الإقليمية.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم إزاء مسائل شتى، منها توسع رقعة التهديدات الإرهابية، واستمرار العنف في بعض المناطق، والأزمة الإنسانية، والوضع الاجتماعي والاقتصادي، والفصائل التي لا تزال خارج العملية الانتقالية.

وتكلم أعضاء مجلس الأمن بصوت واحد في حث المجتمع الدولي على مواصلة دعمه للبلد في هذا المنعطف. وحث أعضاء المجلس أيضا كل الجماعات في اليمن على الكف عن الأعمال الاستفزازية وعلى التعاون في تنفيذ قرارات المجلس تنفيذا تاما، وأعربوا عن تأييدهم لما تبذله الحكومة من جهود لإعادة هيكلة قوات الأمن في البلد.

وقال الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة إن الحكومة قطعت أشواطاً كبيرة في تحقيق الاستقرار في البلد وإعادة هيكلة القوات المسلحة. وذكر أن الحكومة حريصة على

إجراء حوار وطني شامل وناجح في موعده المحدد للدفع بعجلة تحقيق أهداف السلم الاجتماعي والديمقراطية التعددية وحقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة.

وانتقل الممثل الدائم إلى تناول الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية فشدد على أن الوضع قد تفاقم بفعل الهجمات الإرهابية. وقد زادت حدة الفقر المدقع والبطالة، بما يهدد استقرار البلد والمنطقة برمتها. وأهاب بالمجتمع الدولي أن يقدم ما يكفي اليمن من الدعم لمواجهة استمرار العنف وكذلك للتخفيف من وطأة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية.

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

واستمع مجلس الأمن، أثناء المشاورات التي عقدها بكامل هيئته في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام بشأن أنشطة القوة والحوادث التي وقعت في المنطقة الفاصلة والمنطقة المحدودة السلاح.

وأشار وكيل الأمين العام إلى أن الأمين العام كان قد بين في تقريره (S/2012/897) أن الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لفض الاشتباك قد تطورت نظرا لعدم الاستقرار الداخلي في الجمهورية العربية السورية، على نحو ما تبرهن عليه الأنشطة العسكرية والحوادث الأمنية في المنطقة الفاصلة والمنطقة المحدودة السلاح. وأعرب عن قلقه من احتمال أن تؤدي هذه الحوادث إلى تصعيد في حدة التوتر بين الجانبين. وأعرب وكيل الأمين العام أيضا عن قلقه إزاء وقوع اشتباكات بين القوات المسلحة السورية وعناصر مسلحة من المعارضة يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر تعرضت خلالها قافلة لجنود تابعين للقوة أثناء تناوبهم لتبادل لإطلاق النار على طول الطريق الرابط بين مقر القوة ومطار دمشق الدولي. وأدى هذان الحادثان إلى إصابة خمسة من أفراد القوة، اثنان منهم إصابتهما خطيرة.

وشدد أعضاء مجلس الأمن على دور قوة الأمم المتحدة لفض الاشتباك في تحقيق الاستقرار وأعربوا عن قلقهم من أن تترتب على الأزمة السورية آثار غير مباشرة على منطقة عمليات القوة. ودعوا الجانبين إلى تجنب التمادي في التصعيد وإلى اتخاذ التدابير اللازمة لمنع أي نشاط عسكري في منطقة عمليات القوة. وأشار أعضاء المجلس إلى التحديات غير المسبوقة التي تواجه القوة وأدانوا الهجوم الذي وقع في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر وأي عمل من شأنه أن يعرض أفراد القوة للخطر. وشددوا على ضرورة تزويدها بما يلزم من الدعم

والقيام بصورة منتظمة بإبلاغ البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة عن تطور الوضع. وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لتمديد ولاية القوة لستة أشهر أخرى، على نحو ما اقترحه الأمين العام في تقريره.

وأشار بعض أعضاء مجلس الأمن إلى أن الهدف النهائي لا يزل متمثلاً في انسحاب القوات الإسرائيلية من الجولان السوري وأنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لتحقيق سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط.

وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، مدد مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٠٨٤ (٢٠١٢)، ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ وطلب إلى الأمين العام أن يقدم، كل ٩٠ يوماً، تقريراً عن تطورات الحالة وعن التدابير المتخذة لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أطلع وكيل الأمين العام للشؤون السياسية مجلس الأمن على التطورات الأخيرة المتعلقة بالحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأعرب عن قلق الأمين العام البالغ وخيبة أمله إزاء إعلان إسرائيل موافقتها على بناء ٣٠٠٠ وحدة سكنية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، بل إن أشد ما يثير الجزع، إجراء ذلك في المنطقة E-1، وتسريع وتيرة بناء مستوطنات أخرى. وأشار إلى أن البناء الاستيطاني في الضفة الغربية يشكل انتهاكاً للقانون الدولي وعقبة أمام السلام وحث حكومة إسرائيل على الاستجابة للنداءات الدولية الواسعة لإلغاء هذه الخطط.

ودعا إسرائيل إلى استئناف تحويل الإيرادات الفلسطينية دون تأخير، مؤكداً أهمية المحادثات المباشرة في تسوية أي مطالبات مالية معلقة. وأعرب عن القلق المستمر إزاء وجود نحو ٤٤٠٠ سجين فلسطيني في مراكز الاحتجاز الإسرائيلية. وأشار إلى أن الهدوء في غزة الذي تم التوصل إليه بوساطة مصرية في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر قد استمر إلى حد بعيد، لكنه لا يزال هدوءاً هشاً.

وذكر وكيل الأمين العام أن تصويت الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ يرمز إلى تنامي نفاد الصبر على الصعيد الدولي إزاء الاحتلال الذي طال أمده، في مقابل تأييد مدوّ لتطلعات الفلسطينيين إلى العيش بحرية وكرامة في دولتهم المستقلة، جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن. وأضاف قائلاً إنه لم يبق هناك أي بديل عن

المفاوضات لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين وإنه من المهم أن يتجنب الطرفان إصدار البيانات ذات الطبيعة الصدامية واتخاذ خطوات سلبية تزيد من تعقيد العودة إلى المفاوضات.

وفيما يتعلق بالحالة في الجمهورية العربية السورية، أكد وكيل الأمين العام أن النزاع دخل الآن شهره الثاني والعشرين وأن حدة العنف والمواجهة العسكرية قد تصاعدت على نحو خطير. وأضاف قائلاً إن الأمين العام ونائبه قد شهدا مباشرة، خلال زيارة كل منهما إلى المنطقة في الآونة الأخيرة، الحالة المزرية للاجئين السوريين. وأشار إلى أن من المهم أن تواصل البلدان المحاور للجمهورية العربية السورية السماح للفارين من العنف في سوريا بدخول بلدانها، وأن مساعدة تلك البلدان على مواجهة الوضع وتلبية احتياجات اللاجئين يجب أن تكون أولوية من أولويات المجتمع الدولي. وأشار إلى أن المخاوف المتواصلة من احتمال أن يهدد النزاع في الجمهورية العربية السورية استقرار جيران سوريا وأمنهم قد اشتدت حدتها.

وقال وكيل الأمين العام إن الحالة في لبنان لا تزال متأثرة للغاية بالأزمة السورية. وما زالت الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هادئة عموماً فيما تستمر الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني بشكل يومي تقريباً.

ودعا العديد من أعضاء مجلس الأمن، أثناء المشاورات التي عقدها المجلس بكامل هيئته بعد ذلك، إلى الاستئناف الفوري للمفاوضات المباشرة، وأعربوا عن أملهم الجاد في أن يكون عام ٢٠١٣ حاسماً في التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين. وشجعوا جميع الأطراف الفاعلة المعنية على ألا تألوا جهداً في تحقيق هذه الغاية.

وأعرب عدد من الوفود عن بالغ القلق إزاء تزايد بناء المستوطنات غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في القدس الشرقية، وطلبت من إسرائيل إنهائه. ورحب بعض الأعضاء باتخاذ قرار الجمعية العامة ١٩/٦٧ الذي منح فلسطين مركز "دولة غير عضو لها صفة المراقب". وذكرت وفود أخرى أن المفاوضات تظل السبيل الوحيد لإقامة دولة فلسطينية. وأعرب بعض الوفود عن القلق إزاء أوضاع آلاف السجناء والمحتجزين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. وطلب بعض الأعضاء من إسرائيل أن تفرج عن إيرادات الضرائب الفلسطينية. وطلب منها أعضاء آخرون في مجلس الأمن أن تكف عن جميع الأنشطة غير القانونية الرامية إلى تغيير التركيبة الديمغرافية لمدينة القدس الشريف وطابعها الديني والثقافي. وأشار بعض الأعضاء إلى حصار غزة.

وفيما يتعلق بموضوع الجمهورية العربية السورية، أعرب أعضاء مجلس الأمن عن بالغ قلقهم إزاء تنامي أعمال العنف وتزايد أعداد الخسائر في الأرواح، ولا سيما في صفوف

النساء والأطفال. ودعا العديد من الأعضاء إلى التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية وأعربوا عن دعمهم للجهود التي يبذلها الممثل الخاص المشترك. وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء الآثار السياسية والأمنية والإنسانية والاقتصادية للأزمة السورية على البلدان المجاورة ودعوا المجتمع الدولي إلى مساعدتها في مواجهة هذه التحديات.

الجمهورية العربية السورية

في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، استمع مجلس الأمن، في مشاورات للمجلس بكامل هيئته، إلى إحاطة قدمتها فاليري أموس، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، بشأن الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. وأعربت وكيلة الأمين العام عن استيائها من التدهور السريع للحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية نتيجة لتصاعد العنف. وأعربت عن قلقها إزاء حماية اللاجئين الفلسطينيين المتضررين من العنف في الجمهورية العربية السورية.

وأعربت وكيلة الأمين العام أيضا عن قلقها من أن انعدام الأمن لا يزال يعرقل توزيع المعونة في العديد من المناطق في الجمهورية العربية السورية، وأن الاستجابة الإنسانية كثيرا ما استمرت في ظل ظروف صعبة للغاية. وأعلنت عن بدء العمل بخطة منقحة للاستجابة الإنسانية في سوريا، فضلا عن خطة منقحة للاجئين الإقليميين. ودعت إلى تحسين الاستجابة لتقديم المساعدة إلى السكان المتضررين، ونوهت في هذا الصدد إلى الحاجة إلى الدعم من مجلس الأمن من أجل تهيئة بيئة تساعد بدرجة أكبر على حماية السكان المتضررين من النزاع وتقديم المساعدة الإنسانية.

وكررت وكيلة الأمين العام دعوتها إلى الحكومة للتعجيل بالموافقة على شركاء محليين إضافيين لتقديم المساعدة، والإذن لمزيد من المنظمات غير الحكومية الدولية بالعمل في الجمهورية العربية السورية. وذكرت أن القوات الحكومية والمعارضة المسلحة أخفقت في حماية السكان المدنيين والتقييد بقواعد القانون الدولي الإنساني. ودعت مجلس الأمن أن يوضح أن المسؤولين عن الفظائع المستمرة في الجمهورية العربية السورية سيخضعون للمساءلة.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن بالغ القلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية وزيادة عدد اللاجئين السوريين. وأشاروا إلى النقص في الأموال المخصصة لأنشطة المساعدة الإنسانية، وشددوا على الحاجة إلى زيادة المساهمات المقدمة إلى خطط الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية. وأثنوا على البلدان التي تستضيف اللاجئين السوريين، وأعربوا عن قلقهم إزاء الهجوم على مخيم البرموك للاجئين الفلسطينيين.

ودعا أعضاء مجلس الأمن جميع الأطراف المسلحة إلى ضمان حماية السكان المدنيين والسماح بوصول المنظمات الإنسانية، بشكل آمن وفي الوقت المناسب ودون عوائق، إلى جميع المناطق المتضررة من العنف لتمكينها من تقديم المساعدة إلى المحتاجين، وكذلك الامتناع عن وضع العقبات أمام إيصال المساعدة الإنسانية.

آسيا

أفغانستان

أجرى مجلس الأمن مناقشة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر بشأن الحالة في أفغانستان. وحضر الجلسة الممثل الخاص للأمين العام، يان كوبيتش، والممثل الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة، ظاهر تانين. وعرض الممثل الخاص التقرير الفصلي للأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

وأبرز الممثل الخاص أن الحالة الأمنية شهدت بعض التحسن في عدد من المناطق خلال الفترة المشمولة بالتقرير بالمقارنة مع السنة السابقة، رغم الحوادث التي وقعت مؤخرا وتسببت في إصابات بين المدنيين. وشدد أيضا على أن الحكم الرشيد التمثيلي محوري في مفهوم الانتقال ويشكل أساس الاستدامة. ويشمل ذلك النقل الدستوري للسلطات بصورة ذات مصداقية ومقبولة على نطاق واسع في الانتخابات الرئاسية المقرر عقدها عام ٢٠١٤.

وشدد الممثل الخاص على ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام لمكافحة صناعة المخدرات، بما في ذلك اهتمام الجهات المانحة الدولية. ولا بد أن تدق الزيادة في زراعة القنب والأفيون، المبلغ عنها في هذه الفترة، ناقوس الخطر، إذ يشكل الاقتصاد غير المشروع عقبة كؤودا أمام التنمية المؤسسية والنمو المستدام.

وشدد أعضاء مجلس الأمن على أن الانتخابات المقبلة في غاية الأهمية بالنسبة لمستقبل أفغانستان في ضوء الانسحاب المقرر للقوات الدولية بنهاية عام ٢٠١٤ وبداية عقد التحول (٢٠١٥-٢٠٢٤). وذكر أن الانسحاب يجري كما كان متوقعا له، مع مراعاة الطبيعة الحساسة لانتقال أمني في وقت تستمر فيه التهديدات الإرهابية. ويعد أيضا القضاء على الاتجار غير المشروع بالمخدرات عنصرا أساسيا في مكافحة الإرهاب، الذي يحصل على التمويل من تلك الأنشطة. ونوه أعضاء المجلس إلى دور نظام الجزاءات التي يفرضها المجلس في مجال مكافحة الإرهاب. وأعربوا أيضا عن دعمهم القوي لعملية المصالحة التي تقودها أفغانستان فيما بين الفصائل الأفغانية، وشجعوا السلطات الأفغانية على تعزيز برنامج إعادة

الإدماج والتحاوور مع كل من بينذون العنف وليس لهم أي صلات بالتنظيمات الإرهابية الدولية، بما في ذلك تنظيم القاعدة، ويحترمون الدستور الأفغاني، بما في ذلك أحكامه المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة.

وأصر معظم أعضاء مجلس الأمن أيضا على مبدأي قيادة الأفغان للعملية برمتها وامتلاكهم لزماتها على الصعيد الوطني، وهو أمر في غاية الأهمية لنجاح الفترة الانتقالية وتمهيد السبيل أمام مزيد من الأمن والديمقراطية في أفغانستان. وأشاروا أيضا إلى أهمية مختلف المؤتمرات المعقودة بشأن أفغانستان، من قبيل مؤتمري بون وطوكيو، لا سيما في إقامة شراكة طويلة الأجل بين أفغانستان والمجتمع الدولي للسنوات المقبلة. وأكدوا أيضا على أن الدور المستقبلي للأمم المتحدة في أفغانستان سيكون بالغ الأهمية، وبخاصة في أعقاب انسحاب القوات الدولية بنهاية عام ٢٠١٤.

تيمور - ليشتي

عندما أكملت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي ولايتها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، اعتمد مجلس الأمن بيانا من الرئيس (S/PRST/2012/27)، في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، رحب فيه بنجاح الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي أجريت في عام ٢٠١٢، وبتحسين الوضع الأمني.

وشدد بيان الرئيس على الجهود التي تبذلها سلطات تيمور - ليشتي في تعزيز قدرات مؤسساتها ومواردها البشرية. وأشاد أيضا بالعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة والفريق القطري والممثل الخاص للأمين العام في هذا الصدد. وشدد مجلس الأمن على أهمية مواصلة الدعم المقدم إلى تيمور - ليشتي وهي تتأهب للانتقال إلى المرحلة المقبلة من تنميتها بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة.

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة

في ٥ كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن مناقشة للنظر في تقرير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (S/2012/592 و S/2012/594 على التوالي). واستمع المجلس إلى إحاطتين من رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي ثيودور ميرون، ورئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، القاضي فاغن يونسن. واستمع المجلس أيضا إلى إحاطتين من المدعين العامين للمحكمتين، سيرج براميرتز وحسن بوبكر جالو. واستمع المجلس أيضا إلى إحاطة بشأن الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، ونظر في التقرير المتصل بها (S/2012/849).

وسلط رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة الضوء على التقدم المحرز فيما يتعلق باستراتيجية الإنجاز الخاصة بالمحكمة وإطلاق الآلية الدولية لتصريف الأعمال. وأشار إلى أنه رغم بعض حالات التأخر التي تشهدها محاكمات معينة، فإنه بانتهاج جميع المحاكمات ما عدا ثلاثا في عام ٢٠١٣، سينتقل التركيز في عمل المحكمة أساسا إلى دائرة الاستئناف، وستواصل المحكمة البحث عن سبل جديدة لتجنب المزيد من التأخر. وأشار الرئيس إلى أن الآلية قد بدأت عملياتها في فرع أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، وأن الأعمال التحضيرية جارية لإعطاء الانطلاقة لفرع الآلية في لاهاي. وأشار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى أنه قد تحقق هدف رئيسي في الفترة المشمولة بالتقرير السابق مع بدء المحاكمة الأخيرة في هذه المحكمة في تشرين الأول/أكتوبر، وأحرز أيضا تقدم هام في المحاكمات الثلاث الأخرى المتبقية. وأشار أيضا إلى أن شعبة الاستئناف تستعد لتدفق إجراءات الاستئناف. وأشار المدعي العام إلى أن مكتبه يوجه اهتمامه بشكل متزايد إلى تعزيز الانتقال السلس إلى الآلية.

وأوضح رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أن الانتقال إلى فرع الآلية في أروشا يسير وفقا للخطة منذ افتتاح الآلية في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢. وأشار إلى أن التحديات الرئيسية التي ستظهر في الأشهر المقبلة هي مواصلة انتقال المهام المتبقية للمحكمة إلى الآلية وإعداد المحفوظات لتسليمها في ظل استمرار مغادرة الموظفين. وأوضح المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا أن مكتبه قد ركز في الأشهر الستة الماضية وسيظل يركز على إجراءات المقاضاة واستكمال قضايا الاستئناف، وإعداد سجلات المكتب لحفظها وتسليمها إلى الآلية وإنهاء المسائل المتعلقة بالإرث والإغلاق، فضلا عن تقديم الدعم إلى مكتب المدعي العام لفرع الآلية في أروشا. وأشار إلى أن مكتب المدعي العام يتوقع الانتهاء من قضايا الاستئناف في الموعد المحدد بحلول عام ٢٠١٤.

ولاحظ أعضاء مجلس الأمن مع الارتياح أن استكمال أعمال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا يجري حسب الجدول الزمني المحدد، وأعربوا عن دعمهم لإحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية باعتبارها جزءا هاما من استراتيجية الإنجاز للمحكمة الدولية. غير أنهم أعربوا عن قلقهم إزاء مسألة إلقاء القبض على الهاربين المتبقين، وذكروا بالتزام جميع البلدان بالتعاون مع المحكمة الدولية. ولاحظ أعضاء المجلس مع الارتياح أن فرع الآلية في أروشا بدأ عمله في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، وأعربوا عن أملهم في أن يبدأ فرع الآلية الدولية في لاهاي عمله في ١ تموز/يوليه عام ٢٠١٣، كما هو مقرر له.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، رحب بعض أعضاء مجلس الأمن بأن جميع القضايا ستُنجز في الموعد المقرر باستثناء تلك التي تعطلت نتيجة لتأخر تنفيذ أوامر إلقاء القبض. وأشاروا إلى القرارات الأخيرة الصادرة عن المحكمتين الدوليتين، وذكروا أنه ينبغي لجميع الدول أن تحترم الأحكام الصادرة عن المحكمة. وأوضحوا أن تعاون جميع الأطراف أمر أساسي لفعالية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وأعرب عن رأي آخر بشأن صحة القرارات التي اتخذتها المحكمة الدولية مؤخرا من الناحية القضائية واستمرار حالات التأخر الشديد في المحاكمة وإجراءات الاستئناف بما يؤثر سلبا على استراتيجية الإنجاز التي اعتمدها المحكمة. وأشار البعض إلى ضرورة أن تسعى المحكمة إلى إنجاز أعمالها وفقا للمواعيد النهائية المحددة في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠).

وشاركت أيضا في هذه المناقشة دول غير أعضاء في مجلس الأمن، وهي: صربيا التي مثلها النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الدفاع، بينما مثل البوسنة والهرسك ورواندا وكرواتيا الممثلون الدائمون لكل منها.

وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٠٨٠ (٢٠١٢)، الذي مدد بموجبه مدة خدمة القضاة الخمسة في دائرة الاستئناف بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أو حتى الانتهاء من القضايا التي كلفوا بالنظر فيها، إذا بت فيها في وقت أبكر. وطلب المجلس إلى المحكمة أن تبلغه، في إطار تقريرها المنتظر أن تقدمه إلى المجلس عن استراتيجية الإنجاز، بالجدول الزمني المتوقع للنقل المنسق لمهام الآلية، وذلك بغية إنجاز كل الأعمال المتبقية في المحكمة وإغلاقها في أقرب وقت ممكن، على ألا يتجاوز ذلك ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٠٨١ (٢٠١٢) بأغلبية ١٤ صوتا، مقابل لا شيء، وامتناع عضو واحد عن التصويت. وطلب القرار إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن تتخذ جميع التدابير الممكنة لإنجاز أعمالها بأسرع وقت ممكن بغية تيسير إغلاق المحكمة، مع مراعاة القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). وطلب المجلس أيضا إلى المحكمة أن تقدم بحلول ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣ خطة موحدة شاملة بشأن استراتيجية الإنجاز والإغلاق والانتقال إلى الآلية، وجداول زمنية مستكملة ومفصلة عن كل قضية من القضايا مشفوعة بالإطار الزمني لكل جزء من إجراءات القضية المعنية. وقرر المجلس أن يدرس هذه الخطة قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ بغية النظر فيما ينبغي تقديمه من توصيات أخرى من أجل تيسير تقدم المحكمة في خطاها نحو إنجاز أعمالها، ويمكن أن تشمل

توصيات عن كافة التدابير الممكن اتخاذها لتمحيص تشغيل المحكمة وعملها بهدف كفاءة استخدام موارد المحكمة بأكبر قدر من الكفاءة وإنجاز ولاية المحكمة.

وقرر المجلس تمديد فترة عمل قضاة دائرة الاستئناف الخمسة في المحكمة، وقضاة الدائرة الابتدائية الثمانية الدائمين حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أو حتى إنجاز القضايا التي كلفوا بالنظر فيها، إذا بت فيها في وقت أبكر. وقرر أيضا تمديد فترة عمل القضاة الأربعة المخصصين الأعضاء في الدوائر الابتدائية حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٣ والقضاة الأربعة المخصصين الأعضاء في الدائرة الابتدائية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أو حتى إنجاز القضايا التي كلفوا بالنظر فيها، إذا بت فيها في وقت أبكر.

عدم الانتشار

جمهورية إيران الإسلامية

في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، قدم نيستور أوسوريو، الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، إلى مجلس الأمن تقرير اللجنة عن مدة تسعين يوما تغطي الفترة من ١٣ أيلول/سبتمبر إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، والتي عقدت اللجنة خلالها اجتماعا واحدا وبشرت أعمالا إضافية باستخدام إجراء عدم الاعتراض.

وقال الرئيس إن اللجنة واصلت مناقشتها بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير النهائي المؤرخ ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢ الصادر عن فريق خبراء الأمم المتحدة (S/2012/395)، واستمعت إلى إحاطة قدمها الفريق عن تقريره لمتصف المدة المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، والذي قدم وفقا للفقرة ٢ من القرار ٢٠٤٩ (٢٠١٢). وأبلغ مجلس الأمن كذلك أن اللجنة ناقشت أيضا، في جملة أمور، إمكانية إصدار مذكرة توجيهية لمساعدة الدول في تقديمها لتقارير التنفيذ الوطنية، وتوجيه رسائل إلى الدول تسألها فيها أن تقدم على أساس طوعي صفات تعريفية إضافية للأشخاص الخاضعين لإجراءات حظر السفر وتجميد الأصول. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة عددا من الرسائل المتعلقة بالخطوات المتخذة لتنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة، وشجعت جميع الدول على التعاون مع اللجنة وفريق الخبراء التابع لها في التحقيق في الانتهاكات المحتملة للجزاءات.

وبعد الإحاطة، جدد أعضاء مجلس الأمن دعمهم الثابت لعمل اللجنة وفريق الخبراء وأعربوا عن تقديرهم لرئيس اللجنة المنتهية ولايته على ما بذله من جهود منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

وأعرب عدد من الأعضاء عن القلق إزاء استمرار عدم امتثال جمهورية إيران الإسلامية لقرارات مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا سيما في ما يتعلق بادعاءات التهريب غير المشروع للأسلحة، ودعوا إلى تنفيذ الجزاءات على نحو صارم. وأبرزوا أيضا استمرار تطوير جمهورية إيران الإسلامية لبرنامجها النووي. ودعا أعضاء آخرون إلى تحقيق التوازن بين الجزاءات والحوار من أجل التوصل إلى حل عن طريق التفاوض.

وشدد أعضاء مجلس الأمن على أهمية قيام جمهورية إيران الإسلامية باحترام التزاماتها الدولية. وأكدوا مجددا دعمهم للحوار في إطار فريق الخمسة زائدا واحدا وجمهورية إيران الإسلامية، وأعربوا عن أملهم في أن تفضي المباحثات بين البلد والوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى اتفاق بشأن نهج منظم لتسوية المسائل المتعلقة المتصلة بالبرنامج النووي للبلد.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن مشاورات بكامل هيئته لمعالجة الحالة الخطيرة والشواغل الناجمة عن عملية الإطلاق التي جرت في اليوم نفسه، ونفذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية.

واتفق أعضاء مجلس الأمن على ورقة معلومات للصحافة تدين عملية الإطلاق هذه باعتبارها انتهاكا واضحا للقرارين ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩). وأشاروا إلى أنهم كانوا قد طالبوا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في نيسان/أبريل ٢٠١٢، بعدم المضي في تنفيذ أي عمليات إطلاق أخرى باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية، وأعربوا أيضا عن تصميم المجلس على اتخاذ الإجراءات الملائمة في حال تنفيذ عمليات إطلاق أخرى. وأعلن أعضاء المجلس أنهم سيواصلون إجراء المشاورات بشأن الاستجابة المناسبة، وفقا لمسؤوليات المجلس بالنظر إلى الطابع الملح لهذه المسألة.

مسائل مواضيعية ومسائل أخرى

التعاون بين البعثات

عقد مجلس الأمن، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، إحاطة لمناقشة مسألة التعاون بين البعثات في عمليات حفظ السلام، بمشاركة باولو بورتاس، وزير شؤون الدولة والخارجية في البرتغال، وبافان كابور، وهو مسؤول رفيع في حكومة الهند. وقام وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وأميرة حق، وكييلة الأمين العام للدعم الميداني، بتقديم إحاطتين إلى الدول الأعضاء بشأن الموضوع الذي تجري مناقشته.

وأقر أعضاء مجلس الأمن في بيانهم أن التعاون بين البعثات المتجاورة أتاح الاستجابة السريعة خلال العديد من الأزمات وحالات الطوارئ. وشددوا في الوقت نفسه على أن كل بعثة ينبغي أن تتاح لها الموارد التي تحتاجها للاضطلاع بالولاية الخاصة بها، وأنه لا يمكنها تحمل ثغرات طويلة الأمد في الإمكانيات.

وتحقيقاً لهذه الغاية، شدد أعضاء مجلس الأمن على أن أساس النجاح في هذا النوع من التعاون بين عمليات حفظ السلام يتصل بعوامل مترابطة من قبيل واقعية الولايات التي يحددها المجلس، والتعاون الضروري بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات والبلد المضيف والأمانة العامة وفيما بينها.

ولاحظ العديد من الأعضاء أنه على الرغم من أن التعاون بين البعثات يمكن أن يوفر استجابة سريعة في أوقات الأزمات وحالات الطوارئ، فإن هذه الآلية لا تطبق إلا في حالات معينة. وذكروا أنهم مع إقرارهم بإمكانيات هذه الأداة، فمن الضروري الإشارة إلى أن التعاون بين البعثات لا ينبغي أن يعتبر حلاً دائماً للمشاكل الهيكلية التي تعوق فعالية عمليات حفظ السلام.

إحاطات من رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن

في ٧ كانون الأول/ديسمبر، استمع مجلس الأمن إلى إحاطات من خمسة من رؤساء هيئاته الفرعية المنتهية مدة ولايتهم، وهم: هارديب سينغ بوري، رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا؛ وبيتر فيتغ، رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات، ورئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، ورئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح؛ ونيسطور أوسوريو، رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، ورئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)؛ وخوسيه فيليبي موراييس كابرال، رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، ورئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، ورئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى؛ وباسو سانغكو، رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ورئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات وتسويتها في أفريقيا.

نظام الجزاءات المتعلق بتنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات

في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٠٨٣ (٢٠١٢)، الذي قرر فيه استعراض تنفيذ تدابير الجزاءات الواردة في القرار نفسه في ١٨ شهرا، وإجراء التعديلات اللازمة حسب الاقتضاء. ومن أجل مساعدة اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) في تنفيذ ولايتها، وكذلك لدعم أمين المظالم، قرر المجلس تمديد ولاية فريق الرصد المنشأ عملا بالفقرة ٧ من القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤)، وولاية أعضائه لفترة أخرى مدتها ٣٠ شهرا. وقرر المجلس تمديد ولاية مكتب أمين المظالم المنشأ عملا بالقرار ١٩٠٤ (٢٠٠٩) لمدة ٣٠ شهرا.

نظام الجزاءات المفروضة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)

في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٠٨٢ (٢٠١٢)، الذي قرر فيه استعراض تنفيذ تدابير الجزاءات المبينة في القرار نفسه في ١٨ شهرا وإجراء تعديلات، حسب الاقتضاء، لدعم السلام والاستقرار في أفغانستان. وقرر المجلس أيضا، بهدف مساعدة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) في الوفاء بولايتها، أن يقوم فريق الرصد التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧، المنشأ عملا بالفقرة ٧ من القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤)، بتقديم الدعم أيضا لهذه اللجنة لفترة ٣٠ شهرا، بالولاية المنصوص عليها في مرفق هذا القرار.

بناء السلام بعد انتهاء النزاع

في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع، بمشاركة ٤١ وفدا. وكان تقرير الأمين العام (S/2012/746) معروضا على أعضاء المجلس. وأثنى الأمين العام في ملاحظاته الافتتاحية على التقدم الكبير المحرز في النهوض بجدول أعمال بناء السلام وأكد على العناصر الثلاثة الحاسمة في منع الانتكاس وبناء دول ومجتمعات أكثر قدرة على التكيف، ألا وهي الشمولية وبناء المؤسسات والدعم الدولي المستدام.

وشدد أعضاء مجلس الأمن في بيان الرئيس (S/PRST/2012/29) الذي اعتمده خلال الاجتماع، على الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود المنسقة والمتسقة والمتكاملة، وأكدوا على أهمية تقديم دعم مركز ومتوازن ومستدام ومحدد بشكل جيد للشركات مع البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع. وأقر المجلس أيضا بالدور الهام للمرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي بناء السلام، وأكدوا على أن الملكية الوطنية والمسؤولية الوطنية أمران أساسيان لإحلال سلام مستدام.